اذ لا تستطيع التقدم بشهادتها . وان الارملة التي لم تنجب أولادا ، ملزمة بالحصول على موافقة أخي زوجها غير المتزوج ، كي تتمكن من الزواج . أمـــا النساء اللواتي هجرهن أزواجهن ، فلا يستطعن الزواج في أي حال من الاحوال (وهو المعروف بقانون أجوروت) . ويجب تمييز الهجران عن موت الزوج في حال توفر دليل على الموت . والدليل على الموت يعني العثور على الجثة، وبوسع المرء ان يتخيل المشكلات العويصة التي تبرز في حالات الحرب حين يصنف الرجال على انهم مفقودون (انظر زوكر) . ولعل هذا يوضح سبب الاهمية البارزة جدا التي أولتها اسرائيل في الحرب الاخيرة ، لمشكلة أسرى الحرب ، اذ رفضت الشروع بفك التحام القوات قبل أن توافق مصر على تسليمها قائمة بأسماء أسرى الحرب . وكان التأخير والتأجيل المتواصل لفك التحام القوات على الجبهة السورية ، بسبب عدم تقدم سوريا بقائمة بأسماء أسرى الحرب عندها . ان من المبادىء الشديدة الاهمية في القوات المسلحة الاسرائيلية ، ان عليها أن تفعل كل ما في وسعها لاستعادة جميع الجنود الجرحى وجثث الاموات بعد كل معركة أو غارة . ولقد أصبح واضحا لنا الان الدافع وراء هذه السياسة .

ثم ان المحاكم الدينية تسيطر كذلك على مسائل تنظيم النسل والاجهاض . وفي وقتنا هذا ، لا تتلقى النساء حتى النصح أو المشورة بالنسبة لتنظيم النسل ، من قبل مراكز الخدمة الاجتماعية التي تشرف عليها الدولة أو من قبل الخدمات الصحية الحكومية . فالمجتمع الاسرائيلي ، نظرا لحجمه الصغير، يولي مسألة انجاب الاطفال أولوية كبرى. ولقد نتج عن هذا اضطهاد للمرأة وذلك بالزامها بالقيام بالواجبات الانثوية التقليدية كزوجة وكأم . ولقد جرى اعلان تحريم الاجهاض من قبل المحكمة الدينية . ويتعين على النساء الاسرائيليات أن يحقرن انفسهن باعلان عدم أهليتهن العقلية ، أو بدفع مبلغ باهظ من المال (٢٠٠ دولار) كي يحصلن على ترخيص بالاجهاض (انظر ـــ سكرامنتو بي) .

من الواضح ان هذه القوانين ظالمة ، وان معظم الاسرائيليين يحبذون الاصلاح ، الى درجة معينة على الاقل . ان هناك الكثير من الاسرائيليين غير متدينين ، ويشعرون بأن الاحوال الشخصية (قضايا الاسرة والزواج والطلاق) يجب أن لا تكون تحت هيمنة المحاكم الدينية . وليس هناك غير قلة من الاسرائيليين الارثوذكس الذين يسلمون بهذه القوانين كليا . وعلى المرء أن يتساءل كيف تتمكن أقلية من فرض كل هذه السيطرة على جميع المواطنين في دولة ديموقراطية كاسرائيل . جواب هذا كامـــن في طبيعة النظام السياسي الاسرائيلي .

ينتخب الاسرائيليون ممثليهم بأسلوب الانتخابات النسبية . وهذا يواكب نظام تعدد الاحزاب . فالحزب الذي يتمتع بالاكثرية بين مقاعد الكنيست (البرلمان الاسرائيلي) المائة والعشرين ، يسيطر على الحكومة . لكن لم يحصل اي حزب من الاحزاب في الخمسة والعشرين عاما الماضية التي تشكل تاريخ اسرائيل ، على أغلبية واضحة . ولقد كان حزب العمل الاسرائيلي، «العلماني والمعتدل»، أكبر حزب في تاريخ اسرائيل حتى الآن . وكي يتمكن هذا الحزب من تأليف الحكومة ، كان ينبغي عليه دائما أن يشكل حكومات ائتلافية . ولقد كان أقوى ائتلاف هو ذلك الذي يقيمه حزب العمل مع الحزب الديني القومي (المفدال) الذي يحتفظ بعشرة مقـــاعد في الكنيست على الاقل على الدوام . وحين يتشكل ائتلاف ، يصبح الحزب الاصغر في مركز من القوة أكبر بكثير من نسبة حجمه . وفي هذه الحالة ، وكي ينال حزب العمل دعم الحزب الديني القومي ، فلقد وافق على ابقاء بعض قطاعات المجتمع والسلطة ، للمحاكم الدينية . هذا هو